

محتويات

الصفحة

181	الفصل الحادي عشر العون الإنمائي العربي
181	تمهيد
181	الملاح العامة للعون الإنمائي العربي
182	تطور العون الإنمائي العربي
184	نسبة العون إلى الناتج القومي الإجمالي
184	العون الإنمائي المؤسسي
184	دعم القطاع الخاص
185	عمليات صناديق التنمية العربية لعام 2001
185	المجموع التراكمي
187	التمويل المشترك
188	المساعدات الإنمائية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر
189	ملحق (1/11) : المساعدات العربية الإنمائية الميسرة (صافي السحب)
189	(1970-2001)
190	ملحق (2/11) : نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الناتج القومي
190	الإجمالي للمانحين الرئيسيين (1985 و 1990-2001)
191	ملحق (3/11) : العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية حسب مجموعات
191	البلدان المستفيدة خلال عام 2001
192	ملحق (4/11) : التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات
192	البلدان المستفيدة خلال عام 2001
193	ملحق (5/11) : المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية
193	العربية حسب مجموعات البلدان المستفيدة كما في 2001/12/31
194	ملحق (6/11) : التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات
194	البلدان المستفيدة كما في 2001/12/31
195	ملحق (7/11) : المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع
195	المصادر (صافي السحب) (1990-2000)

الفصل الحادي عشر العون الإنمائي العربي

تمهيد

يعتبر العون الإنمائي العربي أحد أهم جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية المانحة والدول المستفيدة، وتبرز أهميته من كونه يعتبر عوناً مقدماً من دول نامية إلى دول نامية أخرى. وتمثل المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة المصدر الرئيسي للعون العربي، وتسهم دول أخرى في تقديم العون مثل قطر وعمان وليبيا والجزائر. وتعتبر المساعدات الإنمائية العربية أكثر يسراً وأقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى التجارية والإنمائية، إذ تتميز بشقيها الثنائي والمتعدد الأطراف، بعناصر يسر تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسادد واحتوائها على المنح والهبات، بالإضافة إلى كونها غير مشروطة الأمر الذي يتيح للدول المستفيدة إمكانية كبيرة لإدارة واستغلال هذه المساعدات بتكلفة أقل، وبمرونة أكبر تتسجم مع سياساتها وأولوياتها الإنمائية.

الملاحظ العامة للعون الإنمائي العربي

أولاً: يقدم العون الإنمائي العربي عبر قنوات عديدة أهمها المساعدات الثنائية من دولة إلى أخرى، والمساعدات من خلال صناديق التمويل الإنمائي الوطنية ومتعددة الأطراف. وتشكل المساعدات الثنائية قسماً مهماً من تدفقات هذا العون، وهي مساعدات تتصف باليسر في كافة شروطها وتتضمن في كثير من الأحيان المنح والهبات خاصة للدول الأقل نمواً أو التي تتعرض للكوارث الطبيعية. وقد تزايد دور الصناديق ومؤسسات التنمية في تقديم العون، وتتصف المساعدات الإنمائية المقدمة من خلالها باليسر أيضاً إضافة إلى أن هذه المؤسسات تقدم العون الفني والدعم المؤسسي. ويضاف إلى ذلك تدفقات العون الخيري والأهلي المقدم من الهيئات الخيرية والجمعيات غير الحكومية كمنح، وهي تدفقات لا تتوفر بيانات دقيقة بشأن حجمها وتوزيعها الجغرافي والقطاعي.

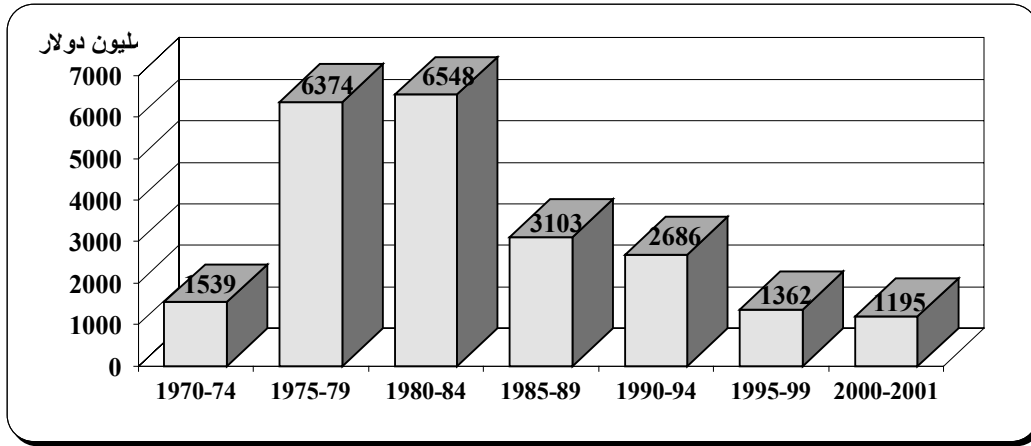
ثانياً: شهدت توجهات العون الإنمائي العربي خلال عقدي السبعينات والثمانينات تركيزاً على مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية. بينما برز خلال عقد التسعينات اهتمام بمشروعات التنمية البشرية ومكافحة الفقر والبطالة في إطار تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك انسجاماً مع تصاعد أهمية هذه المشروعات في سلم أولويات الدول المستفيدة.

ثالثاً: استحوذت جهود التنمية في فلسطين على اهتمام ودعم الدول العربية. وفي هذا السياق، قررت القمة العربية (القاهرة 2000) إنشاء صندوق انتفاضة القدس برأسمال مقداره 200 مليون دولار وصندوق الأقصى برأسمال مقداره 800 مليون دولار لتمويل المشاريع الهادفة إلى الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس، ولتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية وفك ارتباطه مع الاقتصاد الإسرائيلي. كما قررت القمة العربية (بيروت 2002) دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية بحوالي 330 مليون دولار أمريكي لمدة سنة أشهر قابلة للتجديد لفترة مماثلة أخرى. وتسهم الدول العربية في هذا الدعم طبقاً لنسب حصصها في موازنة الجامعة العربية.

تطور العون الإنمائي العربي

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية عام 2001 حوالي 1.4 مليار دولار، أي بزيادة بلغت 43.3 في المائة. وبذلك يبلغ إجمالي المساعدات الإنمائية التي قدمتها الدول العربية المانحة خلال الفترة 1970-2001 حوالي 110.5 مليار دولار وجهت لتمويل مشاريع إنمائية في جميع القطاعات الاقتصادية في 127 دولة نامية، الملحق(1/11).

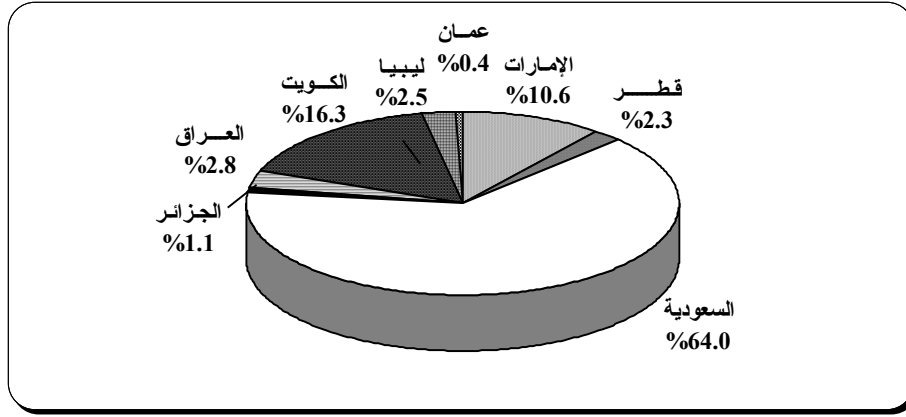
الشكل (1) : متوسط العون الإنمائي العربي السنوي



ومنذ منتصف عقد الثمانينات، شهدت تدفقات العون الإنمائي العربي تراجعاً. إذ انخفض متوسط هذه التدفقات من حوالي 6.5 مليار دولار للفترة 1984-80 إلى حوالي 3.1 مليار دولار للفترة 1989-85، وإلى حوالي 2.7 مليار دولار للفترة 1994-90، ثم إلى حوالي 1.4 مليار دولار للفترة 1999-95 وإلى حوالي 1.2 مليار دولار خلال عامي

2001-2000. ويعزى هذا التراجع إلى تنامي الأعباء المالية الداخلية للدول المانحة وعدم كفاية العوائد النفطية لمواجهة هذه الأعباء الأمر الذي أدى إلى ظهور العجزات في الموازنات العامة لهذه الدول، الشكل (1).

الشكل (2) : مصادر العون الإنمائي العربي (2001-1970)



وقد شكلت السعودية والكويت والإمارات وقطر وعمان أهم مصادر العون الإنمائي العربي، فقد بلغ إجمالي المساعدات التي قدمتها السعودية عام 2001 حوالي 820 مليون دولار، والكويت حوالي 225 مليون دولار، وقطر حوالي 129 مليون دولار، وبلغ إجمالي تقديرات المساعدات التي قدمتها الإمارات حوالي 208 مليون دولار، وعمان حوالي 24 مليون دولار. وبذلك يبلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من هذه الدول خلال الفترة 2001-1970 حوالي 103 مليار دولار تمثل نحو 93.6 في المائة من إجمالي المساعدات الإنمائية العربية، الشكل (2).

تدفقات رأس المال ومعنى يسرها وعنصر المنحة الذي تحتويه

تأتي تدفقات رأس المال من مصادر رسمية أو خاصة. وتشمل المصادر الرسمية الحكومات والمؤسسات (وتسمى أيضاً بالمقرضين الثنائيين)، والمنظمات الدولية (وتسمى بالمقرضين متعددي الأطراف). أما المصادر الخاصة فتشمل الموردين والمصنعين الذين يقدمون ائتمانات التصدير لشراء سلعهم، والمصارف التجارية التي تقدم الائتمان المرتبط بالتجارة الخارجية والقروض، والمستثمرين الخواص، كما تشمل المنظمات الخيرية التي تقدم منحاً في شكل معونات مالية أو سلعية.

وتسمى التدفقات ميسرة إذا اشتملت على عنصر منح يبلغ 25 في المائة أو أكثر، أما عنصر المنح فهو الفرق بين القيمة الاسمية الأصلية للقرض والقيمة الحالية المخضومة لخدمة الدين، كنسبة مئوية من القيمة الاسمية الأصلية. ويستخدم سعر خصم قدره 10 في المائة لحساب عنصر المنحة.

نسبة العون إلى الناتج القومي الإجمالي

بلغ متوسط نسب العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة عام 2001 حوالي 0.4 في المائة، وبلغت هذه النسبة للكويت 0.6 في المائة وللسعودية 0.4 في المائة وللإمارات 0.3 في المائة. وتشير البيانات الخاصة بالعون للسنوات الخمس الماضية إلى أن متوسط نسب العون لهذه الدول سجل ارتفاعاً خلال العامين 1998 و1999 إذ بلغ حوالي 0.6 في المائة، 0.8 في المائة على التوالي، في حين انخفض خلال عامي 2000 و2001 إلى حوالي 0.3 و 0.4 في المائة على التوالي. ويعزى هذا الانخفاض إلى الضغوط الاقتصادية الداخلية في هذه الدول والحاجة المتنامية للتوسع في الإنفاق العام لمقابلة الأعباء المالية الداخلية، بالإضافة إلى التراجع في عائداتها النفطية وعدم كفايتها لمواجهة هذه الأعباء. وبشكل عام، تراجعت نسبة متوسط العون العربي إلى الناتج القومي خلال السنوات الخمس الماضية تراجعاً كبيراً مقارنة بما كانت عليه، إذ بلغت 2.5 في المائة عام 1985 و 4 في المائة عام 1990 الملحق (2/11)، علماً بأن متوسط نسبة العون الإنمائي إلى الناتج القومي لدول مجموعة (داك)* بلغ 0.22 في المائة في عام 2000، وهو ما يقل عن النسبة المحققة للدول العربية المانحة في ذلك العام.

العون الإنمائي المؤسسي

واصلت مؤسسات التنمية الأعضاء في مجموعة التنسيق العربية** تقديم مساعداتها الإنمائية إلى الدول النامية المستفيدة. وسجل إجمالي هذه المساعدات عام 2001 ارتفاعاً ملحوظاً عما كان عليه في السابق. وقد انسجم ذلك مع الاتجاه المتنامي لحجم هذه المساعدات الذي بدأ منذ عام 1997 من جانب، كما عكس، من جانب آخر، استجابة مؤسسات التنمية العربية المانحة للاحتياجات التمويلية المتزايدة للدول المستفيدة. ويتوقع أن يشهد الطلب على تدفقات العون المقدم من هذه المؤسسات ارتفاعاً مضطرباً خلال السنوات القادمة، وخصوصاً في المنطقة العربية تمثياً مع الحاجة إلى التوسع في الاستثمار في المشاريع الإنمائية سواء في البنى الأساسية والخدمات أو في المشاريع الإنتاجية، وكذلك بالنظر إلى ارتفاع عنصر المنحة في هذا العون وسهولة إجراءاته وشروطه.

دعم القطاع الخاص

في ضوء الأهمية المتزايدة لدور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، قامت بعض مؤسسات التنمية الأعضاء في مجموعة التنسيق العربية بتطوير وتعديل واستكمال نظمها القانونية والإدارية والمالية بشكل يسمح بتمويل مشروعات القطاع الخاص ضمن برامجها الإقراضية. فقد أنشأ البنك الإسلامي عام 1995 إدارة تنمية الأعمال في إطار هيكله

* تضم دول مجموعة (داك): استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورج، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية.

** البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

التنظيمي كما أنشأ عام 2000 المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص برأسمال مقداره مليار دولار ساهم البنك بنحو نصفه. وقام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام 1997 بتعديل اتفاقية إنشائه على نحو يخوله المساهمة في تمويل مشروعات القطاع الخاص وخصص لهذا النشاط مبلغ 500 مليون دولار كمرحلة أولى، وقد بدأت بعض شركات القطاع الخاص العربي الاستفادة من هذه القناة التمويلية. واستكمل صندوق الأوبك عام 1999 الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة لتوجيه جزء من برنامجه الإقراضي لدعم مشروعات القطاع الخاص، بينما يقوم عدد آخر من مؤسسات المجموعة بدراسة هذا الموضوع. ويلاحظ أنه رغم استحواد مشروعات القطاع الخاص على اهتمام مؤسسات المجموعة، فإن صافي الالتزامات التمويلية لهذه المشروعات من المؤسسات الثلاث المشار إليها أعلاه لم يتجاوز بنهاية عام 2001 المليار دولار، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى عدم انسجام العدد الأكبر من المشروعات المرشحة للتمويل مع الأولويات الإنمائية للمؤسسات المانحة من جهة، وإلى عدم استكمال البيئة القانونية والاستثمارية اللازمة لتحقيق أهداف الأطراف المعنية.

عمليات صناديق التنمية العربية لعام 2001

بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية عام 2001 حوالي 4.2 مليار دولار، بلغت مساهمة البنك الإسلامي فيها 38.1 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 22.3 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 9.3 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية 9.2 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية 7.0 في المائة، وصندوق النقد العربي 6.3 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية 4.0 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا 3.8 في المائة. الملحق (3/11).

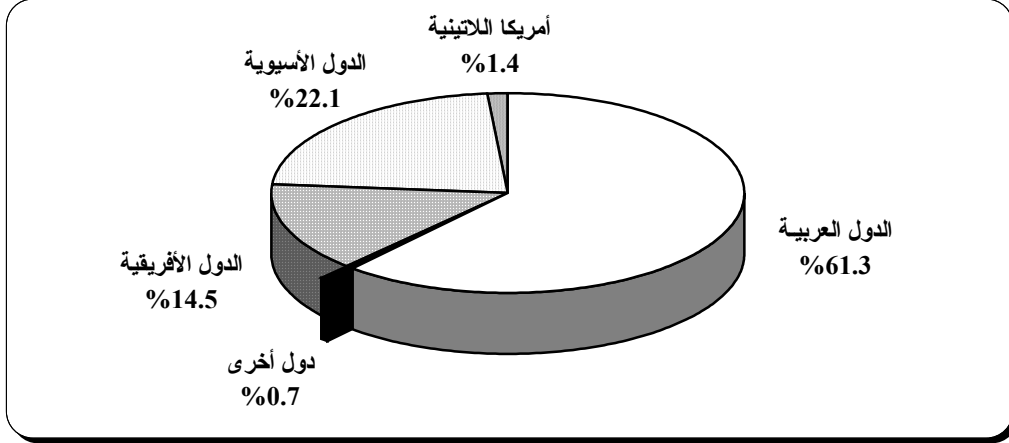
وبلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من العمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية خلال عام 2001 حوالي 57.0 في المائة، والدول الآسيوية 32.9 في المائة، والدول الأفريقية 9.1 في المائة، ودول أمريكا اللاتينية 0.8 في المائة، والدول الأخرى 0.2 في المائة، الملحق (3/11). وقد بلغ نصيب قطاع الطاقة (كهرباء، نفط، غاز) من إجمالي هذه الالتزامات حوالي 29.7 في المائة، وقطاع النقل والاتصالات 22.9 في المائة، وقطاع الصناعة والتعدين 14.0 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي حوالي 10.1 في المائة، وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية 4.2 في المائة، والقطاعات الأخرى التي تشمل التعليم والصحة والإسكان ودعم ميزان المدفوعات حوالي 19.1 في المائة، الملحق (4/11).

المجموع التراكمي

بلغ المجموع التراكمي للالتزامات العمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية بنهاية عام 2001 حوالي 60.3 مليار دولار، بلغ نصيب الدول العربية منها حوالي 37.0 مليار دولار (61.3 في المائة) والدول الآسيوية حوالي 13.3 مليار دولار (22.1 في المائة)، والدول الأفريقية حوالي 8.7 مليار دولار (14.5 في المائة)، ودول أمريكا اللاتينية حوالي

0.8 مليار دولار (1.4 في المائة) والبلدان الأخرى حوالي 0.4 مليار دولار (0.7 في المائة)، الملحق (5/11) والشكل (3).

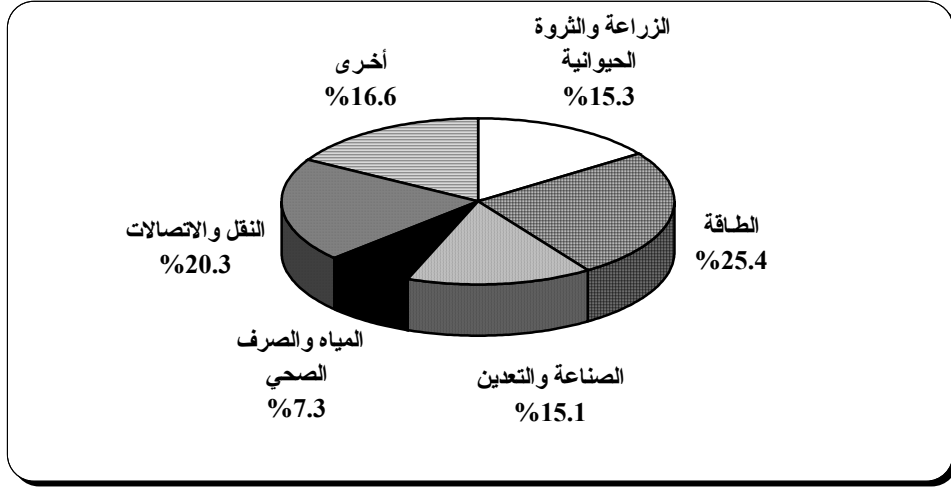
الشكل (3) : التوزيع الجغرافي لعمليات مؤسسات التنمية العربية حتى نهاية عام 2001



كما بلغت مساهمة البنك الإسلامي في إجمالي التزامات التمويل المقدم من مجموعة التنسيق حوالي 27.0 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 21.3 في المائة، والصندوق الكويتي 19.1 في المائة، والصندوق السعودي حوالي 11.7 في المائة، وصندوق الأوبك 7.2 في المائة، وصندوق النقد العربي 6.1 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية حوالي 4.4 في المائة، والمصرف العربي حوالي 3.2 في المائة، الملحق (5/11).

وقد حازت قطاعات البنى الأساسية والخدمات، والتي تشمل قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والخدمات التعليمية والصحية والسكنية، على نحو 69.6 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية، وذلك استجابة للاحتياجات الملحة في الدول المستفيدة لاستكمال وتطوير البنى الأساسية والخدمات، وتهيئة القاعدة الضرورية للتنمية الاقتصادية، وقد أعطيت أولوية عالية لقطاع الطاقة انسجاماً مع الخطط الإنمائية للدول العربية، والذي حصل على نحو 25.4 في المائة من إجمالي التمويل، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 20.3 في المائة، ثم القطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 16.6 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 7.3 في المائة. وفي القطاعات الإنتاجية، بلغت حصة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية 15.3 في المائة من إجمالي التزامات العمليات التمويلية، وقطاع الصناعة والتعدين 15.1 في المائة، الملحق (6/11)، والشكل (4).

الشكل (4) : التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات التنمية العربية حتى نهاية عام 2001



التمويل المشترك

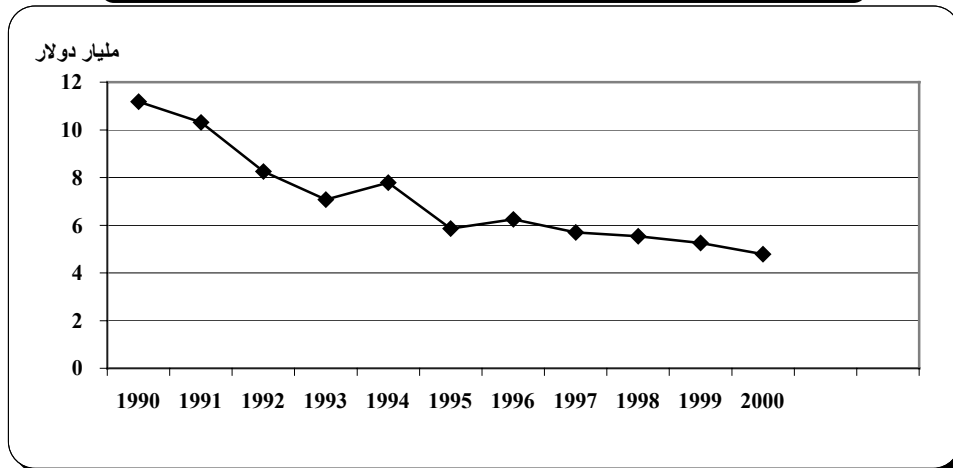
يشمل التعاون والتنسيق بين صناديق التنمية العربية التنسيق في إطار مجموعة التنسيق، بالإضافة إلى التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى والحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية. وتبرز أهمية التعاون بين المؤسسات العربية والدولية في الحالات التي تتطلب التمويل المشترك للمشاريع الإنمائية من عدة مصادر لتنفيذ المشروعات التي تفوق تكاليفها ما يمكن لأي مؤسسة منفردة أن تسهم به وحدها، ولتنفيذ المشروعات التي يكون من شأن الإسراع في تنفيذها تقادي أكبر قدر ممكن من الزيادة في تكاليفها بسبب التضخم. وتحبذ المؤسسات العربية في هذا المجال "التمويل الموازي"، الذي يعطيها مجالاً واسعاً للحركة، ويمكنها من تطبيق الإجراءات المعمول بها لديها.

وعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي عمليات التمويل المشترك بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات التمويل العربية الوطنية والإقليمية الدولية خلال الفترة 1974-2001 نحو 18.4 مليار دولار أمريكي، بلغت حصة صناديق التنمية العربية منها نحو 54.3 في المائة، وحصة مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) والبنك الأفريقي للتنمية) 16.3 في المائة، وحصة الحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية الأخرى 21.7 في المائة، وحوالي 7.7 في المائة من مصادر عربية أخرى.

المساعدات الإنمائية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية (صافي السحب) المقدمة للدول العربية من جميع المصادر، باستثناء العون المؤسسي العربي، عام 2000 حوالي 4.8 مليار دولار مسجلاً بذلك تراجعاً نسبته 8.9 في المائة عما كان عليه عام 1999 وتراجعاً نسبته 18.3 في المائة عما كان عليه في عام 1995، الملحق (7/11). وقد واكب ذلك انخفاض مضطرب في نسبة ما حصلت عليه الدول العربية من إجمالي العون الإنمائي المقدم إلى الدول النامية. إذ انخفضت هذه النسبة من حوالي 19.3 في المائة عام 1990 إلى حوالي 9.8 في المائة عام 1995 وحوالي 9.5 في المائة عام 2000. وبنهاية عام 2000 يكون إجمالي ما حصلت عليه الدول العربية خلال الفترة 1990-2000 حوالي 78 مليار دولار تمثل حوالي 12.6 في المائة من إجمالي المساعدات الدولية، الشكل (5).

الشكل (5): إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر 2000-1990



كما حصلت خمس دول على ثلثي المساعدات الإنمائية المقدمة للدول العربية (66.5 في المائة)، إذ حصلت مصر على أعلى نسبة من تلك التدفقات خلال الفترة 1990-2000 حيث بلغت حصتها 38.8 في المائة، يليها المغرب 10.3 في المائة، ثم الأردن 6.5 في المائة، ثم السودان 5.6 في المائة، وفلسطين 5.3 في المائة. وتوزعت باقي المساعدات على سورية بنسبة 4.6 في المائة، والصومال بنسبة 4.4 في المائة، وكل من الجزائر واليمن بنسبة 4.2 في المائة لكل منهما على التوالي، وموريتانيا 3.3 في المائة، وتونس 3.2 في المائة، والعراق 3.1 في المائة وباقي الدول العربية بنسبة 6.5 في المائة، الملحق (7/11).

ملحق (1/11) : المساعدات العربية الإيمانية الميسرة (صافي السحب)
(2001 - 1970)

(مليون دولار)

%	2001-1970	2001	2000	1999-1995	1994-1990	1989-1985	1984-1980	1979-1975	1974-1970	
100.0	110,451	1,407	982	6,811	13,429	15,515	32,741	31,870	7,696	مجموع الدول العربية
93.6	103,412	1,407	982	6,811	13,190	14,831	30,450	29,130	6,611	دول مجلس التعاون الخليجي
10.6	11,618	208	216	482	1,957	272	2,768	4,857	923	الإمارات *
64.0	70,637	820	475	4,359	8,698	12,253	21,503	18,515	4,013	السعودية **
0.4	518	24	24	77	189	198	6	عمان *
2.3	2,530	129	94	187	44	28	692	1,076	279	قطر
16.3	18,045	225	173	1,706	2,302	2,080	5,481	4,682	1,396	الكويت
6.4	7,039	239	684	2,291	2,740	1,085	الدول العربية الأخرى
1.1	1,183	45	262	354	449	73	الجزائر
2.8	3,121	76	-76	1,091	1,577	453	العراق
2.5	2,735	118	498	846	714	559	ليبيا

* بيانات تقديرية لعام 2001 .

** بيانات السعودية للسنوات (1990 - 2001) من وزارة المالية وعن اجمالي التزامات المساعدات الانمائية .
المصدر : (1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أعداد مختلفة وبيانات من وزارة الاقتصاد الوطني في سلطنة عمان .
(2) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تقرير التعاون من أجل التنمية أعداد مختلفة .

ملحق (2/11) : نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الناتج القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين
(1985 و 1990-2001)

(نسب مئوية)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1985	
0.4	0.3	0.8	0.6	0.3	0.4	0.6	0.4	0.8	0.7	1.6	4.0	2.5	دول مجلس التعاون الخليجي
0.3	0.3	0.3	0.3	0.1	0.1	0.1	0.3	0.7	0.5	1.7	2.7	0.5	الإمارات
0.4	0.3	1.0	0.7	0.3	0.4	0.5	0.5	0.7	0.7	1.5	4.2	2.9	السعودية
0.6	0.4	1.1	0.8	0.6	1.1	1.6	0.1	1.4	0.8	2.4	5.0	3.0	الكويت

المصدر : حسابات الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعى .

ملحق (3/11) : العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية

حسب مجموعات البلدان المستفيدة خلال عام 2001

(مليون دولار)

حصص المجموع (%)	المجموع	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	صندوق النقد العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الأوبك	صندوق أبوظبي	البنك الإسلامي	
100.0	4163.3	261.3	157.2	0	386.5	926.7	292.5	167.9	384.0	1587.2	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	6.3	3.8	0.0	9.3	22.3	7.0	4.0	9.2	38.1	حصص المؤسسات (%)
57.0	2371.4	261.3	0.0	0	130.0	926.7	227.0	29.7	91.2	705.5	مجموعة البلدان العربية
9.1	376.7		157.2	0	71.9	0.0	28.7	46.6	5.0	67.3	مجموعة البلدان الأفريقية
32.9	1371.6		0.0	0	157.0	0.0	36.8	75.6	287.8	814.4	مجموعة البلدان الآسيوية
0.8	33.9		0.0	0	17.9	0.0	0.0	16.0	0.0	0.0	مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية
0.2	9.7		0.0	0	9.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	مجموعة البلدان الأخرى

المصدر: - أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي، خلاصة العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية كما في 2001/12/31.
- صندوق النقد العربي

ملحق (4/11) : التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات البلدان المستفيدة

خلال عام 2001

(مليون دولار)

النسبة المنوية (%)	المجموع الكلي	أخرى*	الصناعة والتعدين	الزراعة والثروة الحيوانية	المياه والصرف الصحي	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	النقل والاتصالات	
100.0	4163.3	793.7	581.9	176.8	421.1	1236.6	953.2	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	19.1	14.0	4.2	10.1	29.7	22.9	حصص القطاعات (%)
57.0	2371.4	595.6	300.3	100.1	244.2	580.1	551.1	مجموعة البلدان العربية
9.1	376.7	60.3	0.0	55.6	32.7	37.8	190.3	مجموعة البلدان الأفريقية
32.9	1371.6	122.1	281.6	16.1	144.2	618.7	188.9	مجموعة البلدان الآسيوية
0.8	33.9	6.0	0.0	5.0	0.0	0.0	22.9	مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية
0.2	9.7	9.7	0.0	0	0.0	0.0	0.0	مجموعة البلدان الأخرى

* تشمل خدمات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: مصدر الملحق 3/11

ملحق (5/11) : المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية *

حسب مجموعات البلدان المستفيدة كما هو في 2001/12/31

(مليون دولار)

حصص المجموع (%)	المجموع	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الأوبك	صندوق أبوظبي	البنك الإسلامي	
100.0	60305.8	3669.3	1943.1	11522.9	12881.2	7032.2	4335.5	2633.3	16288.3	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	6.1	3.2	19.1	21.3	11.7	7.2	4.4	27.0	حصص المؤسسات (%)
61.3	36985.8	3669.3	9.6	6025.8	12881.2	3315.8	724.4	1971.9	8387.8	مجموعة البلدان العربية
14.5	8730.2		1933.5	2075.1	0.0	1381.1	1688.5	144.2	1507.8	مجموعة البلدان الأفريقية
22.1	13334.9		0.0	2917.8	0.0	2181.5	1368.3	510.0	6357.3	مجموعة البلدان الآسيوية
1.4	848.7		0.0	254.0	0.0	59.9	523.8	0.0	11.0	مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية
0.7	406.2		0.0	250.2	0.0	93.9	30.5	7.2	24.4	مجموعة البلدان الأخرى

* بدأت عمليات الصندوق الكويتي في عام 1962، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي 1974 و 1978.

المصدر: مصدر الملحق 3/11

ملحق (6/11) : التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات البلدان المستفيدة

كما في 2001/12/31

(مليون دولار)

النسبة المئوية (%)	المجموع الكلي	أخرى*	الصناعة والتعدين	الزراعة والثروة الحيوانية	المياه والصرف الصحي	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	النقل والاتصالات	
100.0	60305.8	10038.2	9127.3	9197.7	4406.6	15310.9	12225.1	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	16.6	15.1	15.3	7.3	25.4	20.3	حصص القطاعات (%)
61.3	36985.8	6791.1	6018.7	5774.7	3045.1	9011.8	6344.4	مجموعة البلدان العربية
14.5	8730.2	1370.5	582.4	1633.0	752.7	1252.2	3139.4	مجموعة البلدان الأفريقية
22.1	13334.9	1508.4	2526.2	1633.4	487.5	4885.6	2293.8	مجموعة البلدان الآسيوية
1.4	848.7	268.0	0.0	116.2	53.6	121.3	289.6	مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية
0.7	406.2	100.2	0.0	40.4	67.7	40.0	157.9	مجموعة البلدان الأخرى

* تشمل خدمات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: مصدر الملحق 3/11

ملحق (7/11) : المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب)
(2000-1990)

(مليون دولار)

التوزيع النسبي (%) 2000-1990	2000-1990	(%) 2000	نسبة التغير 2000-99	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
	618,083		-4.4	50,372	52,712	50,907	48,715	56,667	59,610	60,649	57,053	61,497	61,865	58,036	المجموع الكلي للدول النامية
	12.6			9.5	10.0	10.9	11.7	11.0	9.8	12.8	12.4	13.4	16.7	19.3	مجموع الدول العربية (%)
100.0	78,005	100.0	-8.9	4,789	5,256	5,543	5,702	6,246	5,862	7,782	7,073	8,249	10,319	11,184	المجموع
6.5	5,067	11.5	28.0	553	432	411	462	507	537	369	309	425	474	588	الأردن
0.0	1	0.1	0.0	4	4	4	2	7	6	8-	9-	8-	6-	5	الإمارات
0.9	709	1.0	1125.0	49	4	47	92	82	49	44	96	65	44	137	البحرين
3.2	2,489	4.7	-11.9	223	253	150	194	124	71	106	228	390	357	393	تونس
4.2	3,289	3.4	82.0	162	89	394	250	305	312	419	349	406	340	263	الجزائر
1.5	1,194	1.5	-5.3	71	75	81	86	97	105	129	134	113	108	195	جيبوتي
0.4	331	0.6	6.9	31	29	25	11	23	17	16	35	55	45	44	السعودية
5.6	4,400	4.7	-7.4	225	243	209	139	220	239	410	458	550	881	827	السودان
4.6	3,573	3.3	-30.6	159	229	155	197	219	347	745	259	197	381	684	سورية
4.4	3,418	2.2	-9.6	104	115	80	81	88	189	537	890	654	186	494	الصومال
3.1	2,385	2.1	32.9	101	76	116	220	348	327	259	182	140	552	64	العراق
0.7	578	1.0	15.0	46	40	44	65	62	59	95	49	37	15	66	عمان
5.3	4,133	13.3	23.3	636	516	607	603	550	498	460	182	81	0	0	فلسطين
0.0	22	0.0	-80.0	1	5	1	1	2	2	1	3	2	2	2	قطر
0.1	43	0.1	-57.1	3	7	6	0.4	3	3	3	3	2	5	7	الكويت
2.8	2,191	4.1	1.5	197	194	238	249	232	187	235	144	124	132	259	لبنان
0.1	97	7	7	7	8	6	4	6	6	26	20	ليبيا
38.8	30,221	27.7	-16.1	1328	1582	1955	1985	2199	2014	2690	2401	3604	5025	5439	مصر
10.3	8,011	8.7	-38.3	419	679	530	464	650	495	831	713	947	1232	1051	المغرب
3.3	2,600	4.4	-3.2	212	219	172	238	272	230	267	328	202	220	240	موريتانيا
4.2	3,253	5.5	-42.1	265	458	311	356	248	169	170	314	256	300	406	اليمن

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تقرير التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية للدول النامية ، أعداد مختلفة .